

وزارة الخارجية الأمريكية

مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالبشر

واشنطن العاصمة

حزيران/يونيو 2018

تعزيز الحماية ضد الاتجار بالأشخاص في المشتريات العامة

تمثل المشتريات الحكومية للسلع والخدمات حصة كبيرة من الاقتصاد العالمي، وبالتالي تتيح فرصة مهمة للحكومات لتعزيز ممارسات الأعمال التجارية المسئولة ودعم توقعاتها للقطاع الخاص ودفع عجلة تحول الأسواق العالمية.

يمكن، بل وغالباً ما يتم استخدام المشتريات العامة، في الترويج لمجموعة متنوعة من السياسات بدءاً من تعزيز الاستدامة إلى تطوير ممارسات عدم التمييز وصولاً إلى دعم شركات الأعمال الصغيرة والمملوكة من الأقليات. وكذلك، يمكن للحكومات استخدام المشتريات كأداة لتقوية ودعم جهود مكافحة الاتجار بالبشر.

تستطيع الحكومات اتخاذ خطوات لتقديم إطار العمل الحالي لمشترياتها، ودمج مدخلات من خبراء حقوق العمال والاتجار بالبشر، وتطبيق سياسات تحمي العاملين على العقود الحكومية من الاستغلال. ومثل هذه السياسات يجب أن تمنع بوضوح الاتجار بالبشر من قبل المتعاقدين مع الحكومة والمتعاقدين من الباطن وأن تحظر مجموعة فرعية من الأنشطة المعروفة بأنها تؤدي إلى الاتجار بالبشر.

قانون الاستحواذ الفيدرالي، "إنهاء الاتجار بالأشخاص"

تعتمد الولايات المتحدة منذ زمن طويلاً سياسة تمنع موظفي الحكومة وموظفي المتعاقدين من الانخراط في الاتجار بالأشخاص. وقد تعززت فعالية هذه السياسة في العام 2015 عندما بدأت قاعدة اللوائح التنظيمية للاستحواذ الفيدرالي، المعروفة "إنهاء الاتجار بالأشخاص"، تطبق الممنوعات المتعلقة بالاتجار بالبشر على المتعاقدين مع الحكومة الفيدرالية والمتعاقدين من الباطن.

يفرض قانون الاستحواذ الفيدرالي على المتعاقدين والمتعاقدين من الباطن إبلاغ موظفي المشتريات الحكومية عندما يتلقون معلومات موثوقة عن الاتجار بالبشر أو عن انتهاك الممارسات المحظورة

المرتبطة بالاتجار بالبشر، وتُبلغ الأطراف المعنية أن الوكالات الفيدرالية قد تفرض تدابير علاجية لعدم التقييد بالشروط، بما في ذلك إنهاء العقد.

تنطبق اللوائح التنظيمية على جميع العقود وتحظر على المتعاقدين والمعاقدين من الاتجار الانحراف في ممارسات محظورة بما في ذلك:

- الانحراف في أشكال قاسية من الاتجار بالأشخاص.
- ممارسة تجارة الجنس أثناء تنفيذ العقد.
- استخدام العمالة القسرية في تنفيذ العقد.
- تدمير أو إخفاء أو مصادرة هوية أو وثائق هجرة الموظف أو حرمانه من الحصول عليها.
- استخدام ممارسات توظيف مضللة أو احتيالية.
- استخدام شركات توظيف لا تمثل لقوانين العمل المحلية.
- فرض رسوم توظيف على الموظفين.
- عدم تزويد تذاكر سفر لعودة الموظفين إلى بلادهم عند انتهاء العقد.
- توفير أو اتخاذ ترتيبات لتوفير مساكن لا تستوفي معايير الإسكان والسلامة في البلد المضيف.
- إذا كان ذلك مطلوبًا بموجب القانون أو العقد، عدم تزويد عقد عمل مكتوب.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب قاعدة اللوائح التنظيمية للاستحواذ الفيدرالي وجود خطط امتثال لجميع العقود التي تتجاوز قيمتها 500 ألف دولار وتنفذ في الخارج (لا تشمل عقود السلع الجاهزة المتوفرة تجاريًا). في كل عام، يُطلب من كل متعاقد أن يشهد بأنه قد نفذ خطة لمنع أي من الأنشطة المحظورة ومراقبة وكشف وإنهاء أي عقد من الاتجار حيث يتبيّن أن صاحبه يشارك في أنشطة محظورة. يجب أن تتضمن خطط الامتثال العناصر التالية:

- برنامج توعية لإعلام موظفي المتعاقد عن سياسة حظر الأنشطة المتعلقة بالاتجار بالبشر.
- إجراءات يتبعها الموظفون للإبلاغ عن أي نشاط لا يتوافق مع اللوائح التنظيمية للاستحواذ الفيدرالي، دون خوف من الانتقام.
- خطة توظيف وأجور لا تسمح سوى باستخدام شركات توظيف يعمل فيها موظفون مدربون، وتمنع فرض رسوم توظيف على الموظفين، وتتضمن أن تتوافق الأجور مع الشروط القانونية المعمول بها في الدولة المضيفة أو توضح أي تباين.

- خطة إسكان، إذا كان المتعاقد يوفر أو يتخذ ترتيبات لتوفير المسكن، تضمن أن يستوفي المسكن معايير الإسكان والسلامة في البلد المضيف.
- إجراءات لمنع الوكلاء والمتعاقدين من الباطن على أي مستوى وبأي مبلغ من الانخراط في الاتجار بالأشخاص ومراقبة وكشف وإنهاء عقد أي وكيل أو متعاقد من الباطن شارك في هذه الأنشطة.

يمكن أن يؤدي عدم الامتثال لهذه اللوائح التنظيمية إلى وقف المتعاقد عن العمل أو حرمانه من العقود.

نظام الاستحواذ الفيدرالي، "حظر الاستحواذ على منتجات من إنتاج عمال الأطفال القسرية أو السخرة"

كذلك تفرض اللوائح التنظيمية للاستحواذ الفيدرالي على موظفي العقود الحكومية في الولايات المتحدة التأكد من "قائمة السلع التي تنتجها عمال الأطفال القسرية أو السخرة" لوزارة العمل عند إصدار طلب الحصول على الإمدادات. إذا ظهر المنتج في القائمة، يُطلب من المتعاقد أن يشهد بأنه لن يزود أي منتج نهائي من البلدان (مع مراعاة بعض الاستثناءات) التي تظهر في القائمة، أو أن يشهد بأنه بذل جهداً بحسن نية للتأكد ما إذا كانت العمالة القسرية أو السخرة قد استخدمت في استخراج أو إنتاج أو تصنيع أي منتج نهائي يزود بموجب العقد.

إذا كان لدى الموظفين المتعاقدين مع الحكومة الأمريكية أي سبب للاعتقاد بأن عمال الأطفال القسرية أو السخرة قد استخدمت لصنع منتج نهائي، يطلب منهم الاتصال بالمفتش العام للوكالة أو وزير العدل أو وزير المالية.

قد يؤدي عدم الالتزام بهذه اللوائح التنظيمية إلى إنهاء العقد أو وقف المتعاقد عن العمل أو حرمانه من العقود لمدة تصل إلى ثلاثة سنوات.

للحصول على أدوات وموارد لتحديد ومنع الاتجار بالبشر في سلاسل الإمدادات العالمية ولمراجعة عينة عن خطة الامتثال تتلاءم مع قاعدة اللوائح التنظيمية للاستحواذ الفيدرالي "منع الاتجار بالأشخاص"، يرجى زيارة الموقع www.ResponsibleSourcingTool.org

للحصول على أدوات وموارد حول تطوير أنظمة امتثال اجتماعية قوية لمعالجة العدالة الالكترونية
وغيرها من الانتهاكات العمالية في سلاسل الإمدادات العالمية، يرجى زيارة الموقع
[.www.dol.gov/ilab/complychain](http://www.dol.gov/ilab/complychain)